ورقة سياسات

# الاستراتيجية الإماراتية المقترحة تجاه تونس

وحدة الدراسات المغاربية

1 يونيو 2017

أدت إطاحة حكم زين العابدين بن علي عقب الثورة التونسية في 14 يناير 2011، إلى تَمكُّن حركة النهضة التونسية من تسيُّد المشهد السياسي، وتحولها إلى رقم صعب في معادلة الحكم في تونس. ونتيجة لموقف السياسة الإماراتية مما سُمي "ثورات الربيع العربي"، ومن حركات الإسلام السياسي التي صعدت إلى واجهة الحكم عقب هذه الثورات، تراجع الحضور الإماراتي في تونس، في مقابل تقدّم النفوذ القطري.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد الاستراتيجية الإماراتية إزاء تونس من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاث: إلى أين تسير الأوضاع الحالية في تونس؟ وما السياسات المقترحة لدولة الإمارات لتعزيز نفوذها في تونس؟ وما القوى الفاعلة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هذا الغرض؟

## أولاً: اتجاهات الأوضاع في تونس

يمكن تلخيص الأوضاع العامة في تونس في أربع نقاط، هي:

### 1. استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

لا يبدو أن الأزمة الاقتصادية، التي دخلت فيها البلاد منذ سقوط نظام زين العابدين بن علي، في طور التجاوز، بل إن تقارير المؤسسات الدولية كلها تنطوي على تشاؤم، خصوصاً بعد تراجع نشاط السياحة في الأشهر الأخيرة.

وفي هذا الشأن، يُشار إلى الانتفاضة العمالية الشبابية في منطقة الجنوب التونسي التي اندلعت منها "ثورة 2011"؛ ففي 22 مايو الماضي اندلعت مواجهات قوية بين الشرطة وجموع من الشباب المحتج في مدينة تطاوين النفطية، على إثرها قرر الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي تكليف الجيش بحراسة المنشآت الحيوية في البلاد ترقباً لحركة عمالية شاملة في إقليم تتجاوز فيه نسبة البطالة 30% من قوة العمل (معدل البطالة العام في تونس يقدر بنحو 15%).

وقد رفع رئيس الحكومة يوسف الشاهد، شعار محاربة الفساد لامتصاص النقمة المتصاعدة بعد إعادة طرح مشروع قانون "المصالحة في المجال الاقتصادي والمالي" مع رجال الأعمال، بدعم من الرئيس السبسي؛ بيد أن الملاحقات لم تتجاوز عدداً محدوداً من رجال الأعمال الذين وُجهت لهم اتهامات بالتهريب والتحايل على الجمارك والضرائب.

### 2. ضعف الحكومة الائتلافية

بخصوص الحالة السياسية، يلاحظ تفكك حزب "نداء تونس"، الذي أسّسته القوى الدستورية (نسبةً إلى الحزب الدستوري الذي حكم تونس ما بين 1956-2011)، وبعض الجماعات الليبرالية في

باسم "القطب الحداثي"، لكنها أخفقت في استمالة اليسار الراديكالي، وخلُصت في نهاية المطاف إلى التوافق مع حركة النهضة في إطار صفقة تضم أهم بنودها: تسوية الملفات الأمنية والسياسية للعهد السابق، والاحتفاظ بالنصيب الأكبر في كعكة الحكم، وفي المقابل حماية وجود ودور تيار الإسلام السياسي.

ب. **توطيد القنوات مع الجزائر التي هي راعية الائتلاف الحاكم**: إذ من الواضح أن الغنوشي، زعيم حركة النهضة، له علاقات وثيقة بالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة والقيادات العسكرية المتنفذة، ويؤدي دوراً مهماً في بناء الجسور بين السلطة الحاكمة والإسلاميين الجزائريين، الذين عرض عليهم بوتفليقة المشاركة في الحكومة الأخيرة، كما أن هذا التنسيق يمتد إلى الساحة الليبية.

ج. **فتح قنوات تواصل مع الدول الغربية**، خصوصاً في فرنسا (التي زارها الغنوشي في يونيو 2016 بدعوة من الحكومة الفرنسية)، والولايات المتحدة (كانت العلاقة قوية بين النهضة وإدارة الرئيس السابق باراك أوباما)؛ من منطلق ظهور الغنوشي زعيماً معتدلاً قادراً على توجيه تيار الإسلام السياسي في مسلك واقعي معتدل يلتقي مع المصالح الغربية. وهو الدور نفسه الذي يسعى الغنوشي إلى لعبه في الساحة العربية من خلال طرحه مبادرات للمصالحة بين جماعة الإخوان المسلمين والحكومة المصرية، وهي المبادرة التي عرضها على السلطات السعودية والتركية.

د. **تغلغل الحركة في الجسم الإداري والمؤسسي للدولة**: من خلال المراكز الحيوية في الحكم والأجهزة الأمنية والقطاع الاقتصادي، مع الإحجام عن المواقع الأمامية التي يمكن أن تجرّ عليها العداء والنقمة.

بيد أن هذه الاستراتيجية تواجهها عدة عوائق وتحديات، من بينها:

- الانقسام الداخلي في صفوف الحركة، الذي لا يبدو حالياً ظاهراً نتيجة للإجماع الواسع حول زعيمها المؤسِّس الغنوشي، بيد أن ثمة تيارات ثلاثة متصادمة قد تعصف بوحدة الحزب: التيار الأيديولوجي على الطريقة الإخوانية التقليدية (الذي يمثله عامر العريض وسمير ديلو، وغيرهما)؛ والتيار البراغماتي الذي يدعو إلى الفصل بين الدعوة والحزب (الذي يمثله عبد الفتاح مورو، وحمادي الجبالي الذي استقال من قيادة الحزب)؛ والتيار الراديكالي (ويمثله الحبيب اللوز، وصادق شورو). ومن الاحتمالات الواردة في المدى القريب تشكيل رئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي حزباً سياسياً منافساً للنهضة، يستقطب قاعدة عريضة في منطقة الساحل التي ينتمي

إليها، خصوصاً بعد تأسيسه مؤخراً جمعية ثقافية باسم "روافد"، ضمن تحضيره ربما للترشح إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2019.

- لا تزال المركزية النقابية (ممثلةً في الاتحاد التونسي للشغل)، التي هي العمود الفقري للمجتمع المدني التونسي، عصيةً على اختراق حركة النهضة رغم المحاولات المتكررة. ومن الجلي أن محور أي معارضة حقيقية لحركة النهضة لابد من أن يستند إلى هذه المركزية، ذات التأثير القوي في الحقل السياسي.

- في الوقت الذي لا يُتوقع فيه حدوث تحول كبير في السياسة الخارجية الفرنسية بخصوص ملف التيارات الإسلامية الحاضرة في تركيبة السلطة في تونس والمغرب، فإن التساؤل مطروح حول قدرة حركة النهضة على الاحتفاظ بالجسور التي كانت لديها مع مراكز القرار في الولايات المتحدة في عهد الرئيس الجديد دونالد ترمب.

## ثانياً: الاستراتيجية الإماراتية المقترحة

من الواضح أن الطرفَين العربيَّين الحاضرين بقوة في الساحة التونسية، هما الجزائر وقطر. فالجزائر حاضرة من خلال دورها الإقليمي المحوري الذي ينطلق من كون تونس مجالاً حيوياً للجزائر، من حيث أمنها الاستراتيجي ومصالحها الاقتصادية، في الوقت الذي تَعتبر السلطاتُ التونسية الجزائرَ دعامتها الأساسية، وسندها في مواجهة الإرهاب، ووسيطاً مقبولاً من طرف أغلب القوى السياسية. أما قطر فهي الداعم الاقتصادي الأساسي لتونس، وهي الحليف القوي لحركة النهضة، وللغنوشي علاقات مباشرة قوية بأمير قطر وبالحكومة القطرية، كما أن لقطر حضوراً إعلامياً وثقافياً في تونس.

تقوم المقاربة الاستراتيجية الإماراتية المقترحة على ثلاثة أسس، هي:

1. **محاربة التطرّف الراديكالي في أبعاده الأمنية والسياسية والفكرية**، باتباع الخطوات الآتية:

أ. السعي إلى إعادة بناء الإسلام التقليدي الزيتوني (نسبةً إلى جامعة الزيتونة العريقة التي أنشئت قبل الأزهر) غير المؤدلج وغير المسيَّس. فقد تعرض هذا النموذج لتدمير كامل خلال الحقبة البورقيبية، كما استهدفته حركة النهضة، لكنْ لا تزال مكوناته باقيةً تحتاج إلى دعم.

ب. التنسيق مع المراكز والمؤسسات الثقافية والبحثية التي تتصدر المواجهة مع حركة النهضة، وهي كثيرة تتركز في الجامعات والمنتديات الأهلية، ولها تأثير نوعي في الشارع التونسي.

ج. رصد تيارات التطرّف العنيفة الناشطة في الساحة التونسية من الجماعات السلفية المتشددة وأنصار تنظيمَي "القاعدة" و"داعش"، التي لها امتداداتها في ليبيا والجزائر ومنطقة الساحل الأفريقي.

2. **بناء كتلة سياسية مُوالية، لها وزنها في الساحة الداخلية**، باتخاذ التدابير الآتية:

أ. السعي إلى كسر التحالف الدستوري-النهضوي من خلال دعم الكتلة المنسحبة من حزب "نداء تونس"، التي يتزعمها الأمين العام السابق للحزب محسن مرزوق، الذي أسس حزب "حركة مشروع تونس"، وسعى إلى بناء تحالف واسع ضد الحكومة الائتلافية الحالية. كما يمكن في الاتجاه نفسه الانفتاح على عدد من الزعامات الدستورية التي رفضت أن تدخل المعادلة الحالية (مثل رئيس الوزراء الأسبق رشيد صفر، ومصطفى الفيلالي، ومنصور معلا، ووزير الخارجية السابق كمال مرجان). وقد شكّل عددٌ من القيادات الدستورية الرافضة للحلف مع حركة النهضة حزباً باسم "الحزب الدستوري الحر" ترأسه عبير موسى، ويُعتقد بأنه يضم المجموعات التي لا تزال تحافظ على الوفاء للرئيس السابق ابن علي.

ب. تبنّي بعض الزعامات السياسية التي تحظى بالاحترام والتقدير في الشارع التونسي، ويمكن لها أن تشكل واجهات بديلة في حال الرعاية؛ مثل أحمد نجيب الشابي، وهو محامي من عائلة معروفة، وله وسط اجتماعي قوي، وتجربة طويلة في العمل السياسي، وكان من أبرز وجوه المعارضة في عهد ابن علي، وقد نسّق فترة من الزمن مع حركة النهضة قبل أن ينفصل كلياً عنها، ويسعى إلى بناء جبهة واسعة لمجابهتها، ومن الواضح أنه يبحث حالياً عن دور كبير له في مستقبل تونس.

ج. فتح قنوات مع أهم مكونات المجتمع المدني الفاعلة، مثل: الاتحاد التونسي للشغل (المركزية النقابية القوية) الذي يتولى حالياً أمانته العامة نور الدين الطبوبي، وهو نقابي محترف، وله طموحات سياسية جلية وإن كان لا ينتمي لأي توجه سياسي أو أيديولوجي؛ والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي يمثل كتلة رجال الأعمال التونسيين، والاتحاد هيئة فاعلة سياسياً ترأسها حالياً وداد بوشماوي، وهي من عائلة ثرية أساس نشاطها الصناعي في المجال النفطي، ولا يُعرف لها مواقف سياسية أو أيديولوجية، واسمها مطروح كمرشحة محتملة في الانتخابات الرئاسية المقبلة (يُذكر أن الاتحادين حصلا على جائزة نوبل في السلام، لدورهما في تسهيل الحوار الوطني في تونس).

3. **كبح النفوذ القطري في الساحة التونسية**، باتباع الخطوات العملية الآتية:

أ. بناء شراكات اقتصادية ومالية تكرّس ميزانَ قوة سياسياً (التركيز على رجال الأعمال النافذين).

ب. دعم قطب إعلامي منافس، قد يكون من بين مكوناته: جريدة "المغرب" اليومية واسعة الانتشار، وهي جريدة النخب الليبرالية؛ وإذاعة "شمس" الخاصة؛ وقناة "الحوار التونسي" الخاصة.

ج. دعم المؤسسات والمنتديات الثقافية التي يمكن أن تنافس المؤسسات المدعومة قطرياً (مثل الفرع النشط "للمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات" الذي يديره عزمي بشارة في الدوحة، و"منتدى الشرق" الذي أطلقه وضاح خنفر مدير قناة الجزيرة السابق من تونس عام 2012)، على غرا على غرار دعم الإمارات لمؤسسة "مؤمنون بلا حدود" في المغرب، والتي لديها فرع نشط في تونس. ومن المؤسسات التي يمكن التنسيق معها: "مؤسسة بيت الحكمة"، وهي أكاديمية فكرية وبحثية حكومية وإن كانت تُدار بطريقة مستقلة من خلال الانتخاب، وتضم أبرز المفكرين والأكاديميين التونسيين، ويرأسها حالياً عبدالمجيد الشرفي، وهو من أكثر الشخصيات الثقافية التونسية مواجهةً لخط الإسلام السياسي.